



صاحب الجلالة يدلي بحديث لصحيفة «نيويورك تايمز»

نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية الشهيرة مراسلة من الرباط للصحافية جوديث ميللر تحت عنوان «ملك المغرب صديق الولايات المتحدة يعارض موقفا متشددا إزاء ليبيا». وترتكز هذه المراسلة على حديث صحفي أدلى به للصحيفة جلالته الملك الحسن الثاني.

وفيما يلي نص هذا المقال :

إقترح الملك الحسن الثاني وهو أحد القادة العرب الأكثر قربا من الغرب إحداث محكمة دولية للنظر في قضايا الإرهاب، ربما تكون تحت إشراف الأمم المتحدة وذلك لكي يتمتع المواطنان الليبيان المتهمان في قضية تفجير طائرتي ركاب غريبتين بمحاكمة عادلة «في بلد محايد».

وقد صرح الملك الحسن الثاني أنه : «إذا حوكم المتهمان في ليبيا فإن ذلك لن يكون ذا مصداقية كما أنهما إذا حوكما من طرف محكمة أمريكية أو بريطانية فسيبدو الأمر كذلك غير ذي مصداقية، فلنجد إذن، حلا وسطا، إن إحداث محكمة خاصة بالإرهاب مثل هاته يمكن أن يمثل بداية مناسبة للنظام الجديد».

إن الملك الذي يبلغ من العمر الآن 62 سنة والذي يعتبر حاليا الزعيم العربي الوحيد الممثلة بلاده حاليا في مجلس الأمن يقيم منذ أمد طويل علاقات صداقة مع الولايات المتحدة. غير أنه أكد أنه ليس مستعدا لمساندة دعوة إدارة الرئيس جورج بوش إلى فرض عقوبات لإرغام العقيد معمر القذافي على تسليم موظفي الحكومة الليبية اللذين كانت بريطانيا والولايات المتحدة قد اتهمتهما خلال الحريف الماضي بتفجير طائرة «بنام» التي انفجرت فوق سكوتلاندا سنة 1988 وطائرة فرنسية انفجرت فوق الصحراء «في النيجر» سنة 1989.

وقد شرح الملك الحسن الثاني في حديث صحفي أدلى به بالقصر الملكي بمراكش أنه إذا كانت للمغرب وباقي البلدان العربية الأخرى المجاورة لليبيا مشاكل في السابق مع العقيد القذافي فإنه سيكون مع ذلك من الصعوبة بمكان بالنسبة لمصر والجزائر وأي بلد آخر مجاور أن يدين ليبيا أو أن يفرض عليها عقوبات دون توفر دلائل على مشاركتها في العملية.

إن ليبيا يقول الملك : بلد جار وحليف وعضو في الاتحاد المغرب العربي الذي تأسس قبل ثلاث سنوات لتطوير التعاون الاقتصادي والسياسي بين بلدان شمال إفريقيا.

وأكد الملك أنه «قبل إعلان الطلاق في زواج مثل هذا ينبغي توفر الحجة على أن أحد الزوجين قد خان الآخر». . . إلا أنه صرح مع ذلك أنه إذا ما تم إحداث محكمة خاصة، وقضت بتورط المواطنين الليبيين وأثبتت أن ليبيا قد أعطت أمرا بتفجير الطائرتين فإنني سأكون أول من يتخذ موقفا صارما تجاه ليبيا.

وبعد اتهام المواطنين الليبيين اقنعت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أغلبية أعضاء مجلس الأمن بخلال شهر يناير الأخير على الموافقة على قرار يدعو ليبيا إلى تسليم المتهمين من أجل المثول أمام محكمة



بالولايات المتحدة أو بريطانيا وتستعد واشنطن وحلفاؤها الآن للتعجيل بمصادقة مجلس الأمن على عقوبات اقتصادية ضد حكومة العقيد القذافي بما في ذلك فرض مقاطعة جوية على ليبيا.

ويلج العقيد القذافي على أن يحاكم المتهمان في بلاده بينما تصر واشنطن ولندن على أن تتم المحاكمة بالولايات المتحدة أو بريطانيا.

أما محكمة العدل الدولية التي قد تدعى لمحاكمة الليبيين حسب بعض الدبلوماسيين فهي ليست مؤهلة للنظر في مثل هذه القضايا الجنائية.

وقد بدا الملك الحسن الثاني حازما في معارضته لكل تغيير في مخطط سلام الأمم المتحدة الهادف إلى وضع حد للنزاع دام 17 سنة حول السيادة على الصحراء الغربية التي تطالب جبهة البوليساريو التي تساندها الجزائر باستقلالها فيما يطالب المغرب بها.

إن مصير هذه المنطقة الذي هو قضية حيوية بالنسبة للملك الحسن الثاني من المقرر أن يحدد في بداية السنة الجارية من خلال استفتاء ينظم تحت إشراف الأمم المتحدة. غير أن رسميين في الأمم المتحدة وتقريراً حديثاً للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي استنتجا أن الاستفتاء لن يجري على الأرجح قبل شهر أكتوبر نظراً للتغير الحاصل في تطبيق مخطط السلام الذي يعد عنصراً أساسياً في إجراء استفتاء سليم.

وقد صرح الملك الحسن الثاني أن مثل هذا الأجل غير مقبول وواضح أنه يأمل في أن تحترم الأمم المتحدة الجدول الزمني والإجراءات التي وضعها وصادق عليها مجلس الأمن في نهاية 1991. وقال إنه إذا لم تنظم الأمم المتحدة الاستفتاء في مايو أو يونيو فسينظم الانتخابات البرلمانية الوطنية في الخريف في مجموع مناطق المغرب ومن ضمنها الصحراء المغربية.

كما صرح دبلوماسيون عرب على إطلاع جيد بملف هذا النزاع أن مثل هذه المبادرة يمكن أن تعرض للخطر وقف إطلاق النار الهش بين المغرب والبوليساريو.

ويعد الأمين العام الجديد للأمم المتحدة السيد بطرس غالي حالياً تقريراً حول الصحراء الغربية يمكن أن يتضمن ليس فقط جدولاً زمنياً جديداً للإستفتاء ولكن أيضاً صيغة أخرى حول مسألة الأشخاص الذين يحق لهم التصويت كقيلة بأن تكون مقبولة أكثر من قبل البوليساريو الذي عارض الصيغة المصادق عليها خلال السنة الماضية من قبل مجلس الأمن.

وأكد الملك الحسن الثاني أنه لم يطلب تقديم تقرير جديد. وأن هذا التقرير لن يلزمه وإذا فتح الأمين العام من جديد ملف قضية الصحراء الغربية فإن جميع قرارات مجلس الأمن ومنها المتعلقة بالعراق ستصبح معرضة للمراجعة.

شوال 1412 - مارس 1992